حلقة نقاشية في القاهرة حول:

«مستقبل دور حلف شمال الأطلنطي في منطقة الشرق الأوسط»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثارت النقاشات التي جرت خلال قمة حلف شمال الأطلنطي الأخيرة التي عقدت في مقاطعة «ويلز» البريطانية في الفترة من ٥-٧ سبتمبر ٢٠١٤، حول إقامة تحالف دولي لمواجهة تمدد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»، العديد من التساؤلات حول حدود الدور الذي يمكن أن يلعبه حلف «الناتو» خلال تلك المواجهة، وعلاقة ذلك بطموحات الحلف في توسيع دوره بمنطقة الشرق الأوسط، وما إذا كان هذا الطموح مقتصرًا على التدخل العسكري في أوقات الأزمات أم أنه يرتبط بأدوار أمنية أخرى يمكن أن يمارسها «الناتو» في الظروف العادية تتعلق ببناء قدرات المؤسسات الأمنية، ودعم برامج الدراسات الأمنية في المؤسسات البحثية، وجهود مكافحة الفكر المتطرف.

وفي إطار ذلك، نظمت وحدة العلاقات السياسية الإقليمية بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة يوم ٢٠١٤/٩/٢٤، حلقة نقاشية تحت عنوان «تمدد محدود.. مستقبل دور حلف شمال الأطلنطي في إقليم الشرق الأوسط» لاستشراف مستقبل دور «الناتو» في منطقة الشرق الأوسط على ضوء التفاعلات الإقليمية والدولية الحالية أدارها د. «مصطفى علوي»، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وشارك فيها نخبة من الخبراء والمهتمين بالشؤون الأمنية بالمنطقة.

وفي البداية استهل د. «مصطفى علوي» النقاش بعرض تاريخي لبدايات تشكل حلف «الناتو» وتطور برنامج عمله بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتمدد نطاق عمل الحلف ليشمل في عضويته عددًا من دول أوروبا الشرقية التي كانت عضوًا في حلف «وارسو»، إضافة إلى انطلاق العديد من مبادرات الحوار الأمني بين الحلف ودول منطقة الشرق الأوسط وجنوب البحر المتوسط، والتي من أهمها «الحوار الأطلسي المتوسطي»، والذي قام على صيغة «ناتو+١»، و«مبادرة إسطنبول» عام ٢٠٠٤، والتي استهدفت على وجه الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكدًا ضعف المبادرة لعدم انضمام السعودية وعُمان إليها، وهما دولتان لهما أهمية خاصة للحلف من حيث الواقع الجيواستراتيجي، والجيوبولتيكي.

ومع انتقال الكلمة إلى «إيمان رجب»، باحثة بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، أكدت أن سبب الاهتمام بدور «الناتو» في المنطقة يعود إلى عاملين رئيسيين، أولهما: الجدل داخل الحلف حول إمكان تحول الحلف ليكون منظمة عالمية تمتد تحركاتها لكل الدول والأقاليم التي تمثل تهديدًا لأي من الدول الأعضاء في الحلف، أما العامل الثاني فيتعلق بطبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه الناتو في مناطق تمدده فهل يكون التدخل عسكريًا فقط أم يرتبط بإعادة البناء بعد فترات الصراع ونشر الديمقراطية؟

واستنادًا إلى هذه الفكرة طرحت «إيمان رجب» تساؤلاً حول تطور دور الحلف بعد الحرب على «داعش»، هل يتوقف عند الأعمال العسكرية أم يمتد إلى إعادة بناء القدرات الأمنية للمؤسسات العسكرية في العراق وسوريا، وما يرتبط بذلك من تحسين أوضاع بعض الدول العربية باعتبارها دولاً صديقة للناتو مثل الأردن ولبنان؟

وأوضحت المتحدثة أن التصور الرئيس لحلقة النقاش يقوم على أن دور الناتو في الشرق الأوسط لا يزال قيد التشكل وستحدده بصورة رئيسة مواقف عدد من الدول العربية.. وهو بالفعل ما تناولته الحلقة من خلال عدد من المحاور تناولتها الورقة الرئيسية التي قدمها د. «أحمد قنديل»، الخبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تحت عنوان «ما بعد داعش: مستقبل دور الناتو في الشرق الأوسط»، حيث طرح تساؤلاً حول القيمة التي يمثلها تدخل الناتو بالنسبة إلى الأمن واستقرار المنطقة.

وقد أبدى د. «أحمد قنديل» في البداية عددًا من الملاحظات على نتائج قمة «الناتو» في بريطانيا، والتي انتهت إلى ما يشبه الإجماع بين الأعضاء حول ما يمثله «داعش» من تهديد ليس للعراق وسوريا فقط وإنما لمنطقة الخليج والمصالح الأمريكية الغربية في الشرق الأوسط، والذي أسفر عن تشكيل تحالف دولي واسع يضم عددًا من أعضاء الحلف بالتعاون مع دول عربية لإضعاف التهديد الذي يشكله تنظيم «داعش» ثم القضاء عليه، وما يرتبط بذلك من استبعاد إمكانية العمل الجماعي تحت مظلة الحلف، بما يكشفه ذلك من انقسام داخل الحلف حول جدوى استخدام القوة العسكرية وحدود ما يحققه ذلك، على خلفية فشل الحملة العسكرية التي قادتها كل من بريطانيا وفرنسا تحت راية الناتو في ليبيا عام ٢٠١١ في الحفاظ على تماسك الدولة الليبية بعد الإطاحة بنظام «معمر القذافي».

كما يلاحظ على التحالف الدولي أنه لن يكون له تواجد عسكري على الأرض، ما يؤكد حالة النفور التي تسود الرأي العام الأمريكي والأوروبي من الحرب والقتال، حتى مع استطلاعات الرأي التي كشفت مؤخرًا عن هواجس لدى الأمريكيين والأوروبيين من التوجهات العدائية ضدهم من جانب روسيا وداعش.

وتشي الملاحظات السابقة بحسب د. «قنديل»، بأن حلف «الناتو» يتجه نحو التحول لكي يصبح تحالفًا للراغبين، ما يفتح المجال أمام الجدل حول استمرار الحلف باعتباره تنظيمًا أمنيًا جماعيًا يعمل على المستويين الفكري والعملياتي، وهو ما ظهر في تدخل الحلف في ليبيا، حيث انضمت نحو ١٤ دولة فقط من أعضاء الحلف إلى الحظر الجوي بينما امتنعت بقية الدول عن المشاركة.

وأوضح د. «قنديل» أن ما برز من جدل حول تمدد الحلف خلال قمته الأخيرة يقلص من إمكانية اضطلاع «الناتو» بدور رئيس في أمن منطقة الشرق الأوسط، وذلك لعدة اعتبارات، من بينها: أن الحلف ليس لديه استراتيجية واضحة للتعامل مع المنطقة، وهو ما يظهر في عدم وضع الناتو حتى الآن أي خطط لدعم فرنسا في تعاملها مع التنظيمات الإسلامية المتطرفة في مالي، ناهيك عن عدم مناقشة الحلف التهديد النووي الإيراني وتداعياته على أمن واستقرار المنطقة، وعدم طرح الحلف مسألة كيفية الرد في حال إغلاق مضيق هرمز رغم أهميته الاستراتيجية الكبرى لحركة التجارة العالمية ومستقبل إمدادات النفط.

يضاف إلى ذلك، وجود تباين عربي إزاء الدور الجديد للناتو في أمن المنطقة، واقتصار التعاون والتنسيق الأمني بين الناتو ودول الشرق الأوسط على صيغة «٢٨+١» في إطار مبادرات الحوار الأطلسي الشرق أوسطي، وكذا التباين الواضح في مواقف قوى إقليمية كبري تجاه تزايد دور الحلف في المنطقة بين مؤيد له مثل تركيا، ومن يراه عملاً عدائيًا وغير مرغوب فيه مثل إيران.

واستطرد «قنديل» قائلاً إنه رغم تلك الاعتبارات السابقة التي تحد من دور مستقبلي للناتو في الشرق الأوسط، فإن هناك عددًا من العوامل تفتح المجال واسعًا أمام احتمالات توسع الناتو في دوره الأمني في المنطقة، ومن بينها: وجود ترحيب خليجي متزايد بتطور دور الحلف في المنطقة انطلاقًا من قناعة مؤداها أن دول الخليج لا تزال تفتقد إلى إيجاد معادلة للتوازن الاستراتيجي الذي يشهد خللاً لصالح إيران، ما عزز اعتقاد دول الخليج في أهمية البعد الدولي في منظومة الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج، وهو ما يعززه وجود موافقة أمريكية ضمنية على إفساح المجال للناتو للعب دور أكبر في قضايا الأمن في الشرق الأوسط، مع التبدل الذي حدث في أولويات الاستراتيجية العسكرية الأمريكية واتجاه أنظارها إلى آسيا، إضافة إلى توافق الرؤى الأمريكية الأطلنطية بشأن الترتيبات الأمنية في المنطقة وحدود التهديدات القائمة والمتوقعة وكيفية مواجهتها.

واختتم «قنديل» ورقته بتأكيد ضرورة التجاوب الحذر مع فكرة توسيع دور الحلف في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وبعد ذلك، وجَّه د. «مصطفى علوي» الكلمة إلى المعقبين، بدأها السفير د. «هاني خلاف»، مساعد وزير الخارجية الأسبق للشؤون العربية، والذي تناول في تعقيبه الحديث حول «فرص تشكل بديل إقليمي لحلف الناتو»؛ وبدأه باستعراض الخبرات العربية في مجال ترتيبات الأمن والدفاع الجماعية ومدى صلاحيتها كنواة لإنشاء كيان أمني عربي خالص يضطلع بالمهام الدفاعية والأمنية استقلالاً عن التدخلات الدولية، وفي إطار ذلك اعتبر المتحدث أن هذه الحصيلة من النشاط العربي في مجال الأمن والدفاع المشترك تؤكد أن تباين الإرادة السياسية للدول تقف حجر عثرة أمام محاولات التئام منظومة أمنية عربية جماعية متكاملة الأركان، بل تؤدي إلى نشأة خطوات رمزية ذات طابع مؤقت سريعًا ما تنتهي بانتهاء الخطر الوشيك الذي أنشئت من أجله، يضاف إلى ذلك أن أبعاد الأمن بمفهومه الاقتصادي والاجتماعي لم يدخل نطاق اهتمام الجامعة العربية والأدبيات العربية إلا مؤخرًا، لذا ليس لدينا خبرات تنظيمية في هذا المجال.

وأشار إلى أن الدول العربية تفضل التعاون في المجال العسكري من خلال منظومات ثنائية أو ثلاثية أو محدودة الأطراف وليست جماعية، كما أن الصناعات العسكرية المحلية لم تظهر إلا في عدد محدود من الدول العربية ومنها مصر والعراق والجزائر، ولم تصل إلى التطور المطلوب، وهو ما لا يسهم في تقديم الدعم اللزم لأي عمل عربي عسكري جماعي مشترك، إضافة إلى ذلك فإن هناك اتجاهًا متناميًا ظهر ابتداء من التسعينيات لحوار غربي شرق أوسطي لتعاون سياسي عام حول قضايا أمنية أو العمل ضمن ترتيبات ميدانية محدودة جدًا كدورات تدريبية وليس مشروعًا كاملاً كالذي يتم التئامه الآن لمواجهة «داعش»، بيد أن التجارب العملياتية التي انضم فيها العرب إلى الناتو كانت حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، والحظر الجوي على ليبيا عام ٢٠١١، والقضاء على جماعة شباب المجاهدين في الصومال.

ويبقى التساؤل المهم حول مستقبل دور الناتو في المنطقة بعد القضاء على «داعش»؛ حيث تفرض تطورات المرحلة الراهنة احتمالات أوسع لتعاظم دور الناتو في المرحلة المقبلة، ولكن ليس على مستوى النواحي العملياتية، وإنما في مجال دعم البنية الأمنية والدفاعية لدول المنطقة، وهناك عدد من المجالات التي يمكن أن تخدم خبرات الناتو الدول العربية فيها مثل توفير وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول تحركات التنظيمات الإرهابية ومصادر تسليحها وتمويلها، التدريبات العسكرية وتطوير قدرات الجيوش العربية، دعم قدرات الحماية المدنية، مجالات الطب العسكري والعلاج عن بعد، رصد الزلازل والإشعاع ومعالجة النفايات، إزالة الألغام، التوعية والتدريب على ما يسمى إجراءات بناء الأمن والثقة، إجراءات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإجراءات حفظ السلام.

وفي النهاية طرح د. «هاني خلاف» تساؤلاً مهمًا حول القضية الفلسطينية وما تحتله في دوائر اهتمام حلف شمال الأطلسي والترتيبات الأمنية المتوقعة لمستقبل الشرق الأوسط بعد تحقيق السلام.

تلا ذلك تعقيب السفير د. «عزمي خليفة»، المستشار بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، الذي تحدث عن أبعاد تعاون دول مجلس التعاون الخليجي مع حلف «الناتو»، مؤكدًا أن مكانة الخليج في أولويات حلف شمال الأطلنطي، تدور حول أمن الطاقة، وأسلحة الدمار الشامل، وخطر الإرهاب، فيما لا يعنى الحلف بالتعاون العسكري أو تقديم دعم تدريبي لتلك الدول أو غيرها من أوجه التعاون الأمني، مدللا على ذلك بقوله إن أدبيات الناتو لا تنظر إلى منطقة الخليج كشريك أمني على حد تعبيره. كما طرح «خليفة»، تصورًا لسياسات الناتو تجاه دول الخليج، مشيرًا إلى غياب كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان عن مبادرة إسطنبول مع الأخذ في الاعتبار أن السعودية تعد صاحبة أكبر إنفاق عسكري في المنطقة، ما يعني صعوبة وجود هيكل للتعاون العسكري البناء بين الناتو والخليج.

وركز «خليفة» في مداخلته على أن الدول العربية عمومًا والخليجية بوجه خاص مهتمة بمناقشة السيناريوهات المستقبلية المحتملة لدور الحلف في دعم منظومة الأمن الإقليمي وكيفية الاستفادة من تلك التدخلات في دعم استقرار منطقة الشرق الأوسط، وخاصة أن السيناريوهات المستقبلية المطروحة لأمن المنطقة تشمل اقتراحات بتقسيم غير مباشر لسوريا، وعلى رأسها اقتراح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بإقامة منطقة آمنة شمال سوريا تتوسع تدريجيًا داخل الأراضي السورية حتى يتم التخلص من نظام «الأسد»، وهنا يجب أن نؤكد أن مستقبل تمدد السلفية الجهادية في منطقة الشرق الأوسط يبدأ من سوريا، معتمدًا على سيناريوهات التقسيم التي طرحت في الفترة الأخيرة، فكل الجماعات الجهادية تتجه مؤخرًا إلى سوريا وليس العراق، وهو ما ينذر بخطر داهم على منطقة الخليج، ويقود لتغيرات غير مرجوة في القيم تدفع للتباعد بين متخذ القرار والمثقفين ورجال الدولة.

وشدد السفير «عزمي خليفة»، في نهاية مداخلته على ضرورة التكاتف والتوافق العربي حول الأمن الإقليمي، وكذا إحياء الهيئة العربية للتصنيع والتي كانت قد وصلت في مراحل عملها المتقدمة إلى تصنيع أجزاء من طائرات عسكرية، وذلك كنواة لبناء منظومة عسكرية عربية موحدة.

أما «حسام إبراهيم»، رئيس برنامج الدراسات الأمريكية بالمركز الإقليمي، فقد تناول «مساعي واشنطن لاستعادة دورها في إقليم الشرق الأوسط من خلال حلف الناتو»، واستهل كلمته بالحديث عن أبعاد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلف «الناتو»، والتي تدور حول عدة قضايا محورية منها، التنسيق بين واشنطن و«الناتو» حول قضايا منطقة الشرق الأوسط، كما حدث خلال حرب أفغانستان ٢٠٠١، وقيام الحلف بإنشاء قوات دولية لدعم أفغانستان، وكذا دوره في تدريب القوات العراقية بعد ٢٠٠٣، إضافة إلى استغلال واشنطن للحلف في تعميق العلاقات مع دول المنطقة، وإن كان هذا لا يغني عن تمسكها بنموذج «العلاقات الثنائية».

وفي هذا الصدد أشار «حسام إبراهيم»، إلى أن الكونجرس يلعب دورًا محوريًا في دعم وتأييد سياسات الإدارة الأمريكية تجاه الحلف، فبرغم الضغوط على الميزانية العسكرية الأمريكية، وافق الكونجرس على طلب الإدارة بعد زيارة الرئيس الأمريكي «أوباما» لبولندا في يونيو ٢٠١٤ بتقديم تمويل بمقدار مليار دولار لمبادرة European Reassurance Initiative لإعادة طمأنة الحلفاء الأوروبيين، فتم تخصيص ٩٥٢ مليون دولار لبند خطط الطوارئ عبر البحار، والتي تشمل التواجد العسكري في أوروبا، وتحسين القدرات الدفاعية لبعض الدول، والمناورات العسكرية المشتركة. وذلك على الرغم من ظهور توجه قوي داخل الولايات المتحدة يدفع في اتجاه تخلي واشنطن عن تحمل ٧٥٪ من ميزانية الحلف، وتأكيد ضرورة التخلي عن التركيز على أمن أوروبا على حساب المصالح القومية الأمريكية.

أما على صعيد رؤية الحلف لدوره في منطقة الشرق الأوسط، اتجه المتحدث إلى التأكيد على أن دور الحلف في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ارتبط بالتهديدات الأمنية التي ظهرت، وهي انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتركيز على التحدي الإيراني، والإرهاب، إضافة إلى الإصلاح السياسي والديمقراطي في المنطقة. أما بعد أحداث ما سمي بثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١، فقد ظلت رؤية الحلف للتهديدات التي تواجهه في الشرق الأوسط على حالها، فيما أثمرت التفاعلات الإقليمية الجديدة عن تحديات جديدة من قبيل كيفية مواجهة احتمال فشل المفاوضات النووية مع إيران وما يفرضه ذلك من تحدي مواجهة إيران نووية في المنطقة، فيما يطرح نجاح المفاوضات مواجهة قدرات إيران الصاروخية وما تمثله من خطر على أمن المنطقة، ما يفرض تنسيقًا بين الحلف وواشنطن.

يضاف إلى ذلك مواجهة انهيار نموذج الدولة الوطنية، وما يرتبط به من عدم استقرار في ظل تصاعد موجة الإرهاب في المنطقة، ما يطرح تساؤلات حول سياسات الناتو الفعلية لمواجهة تلك التحديات، وهنا يجب التأكيد على أن الناتو وإن كان لديه إدراك واضح لطبيعة التهديدات وكيفية مواجهتها، فإنه ليس لديه استراتيجية شاملة محددة المعالم للتعامل معها، فسياسة الحلف مع الشرق الأوسط قائمة على مواجهة حالات فردية، ما يقودنا إلى القول بضعف احتمالات تزايد دور «الناتو» في المنطقة خلال المرحلة المقبلة، فالتركيز الرئيس يظل على مواجهة التهديد الاستراتيجي الروسي لأمن أوروبا.

تلا ذلك فتح باب المناقشة، وقد قدم المشاركون في الحلقة عدة مداخلات قدموا من خلالها عددًا من الاقتراحات والتساؤلات المهمة، وفي هذا الإطار أكد د.«فوزي الرميح»، المستشار القانوني السابق في القوات المسلحة الليبية، أن الناتو تجاوز حين تدخل في ليبيا حدود الدور المنوط به بموجب قرارات الأمم المتحدة، بشأن حماية المدنيين، حيث قام على تدمير البنية التحتية العسكرية الليبية، ما دفع الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، إلى الاعتراف بكون تدخل الناتو في ليبيا كان خطأً جسيمًا. وشدد الرميح على الحاجة إلى تفعيل دعوتي ملك السعودية، عبدالله بن العزيز، في أواخر العام ٢٠١١، إلى إقامة اتحاد خليجي، والأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب، في ٢٠١٤/٩/٧، بضرورة تفعيل اتفاق الدفاع العربي المشترك.

فيما أشارت «ريهام مقبل»، باحثة في المركز الإقليمي، إلى أن طموح الناتو للتعاون مع منطقة الشرق الأوسط خلال المرحلة المقبلة لا ينسحب إلى دور عسكري موسع، وإنما الاعتماد على تطوير علاقات تعاون مع منظمات المجتمع المدني العربية، حرصًا على تحسين صورتها الذهنية أمام الرأي العام العربي، والتي ساءت بعد التدخل العسكري في ليبيا.

وهو ما شددت عليه «إيمان رجب» في تعقيبها، مشيرة إلى التعاون الأمني القائم بين الدول العربية وحلف الناتو على عدة مستويات أهمها بناء القدرات العسكرية بصورة ثنائية، فالحلف بدءًا من ٢٠١١ انتقل من مرحلة التدخل العسكري الخشن، إلى التدخل الناعم التي استثمر فيها بشكل موسع، ومن ذلك مشاركته في مشروعات مكافحة التطرف تحت مسمى «extremism and radicalism»، وتم من خلالها التعاون مع المراكز البحثية ومؤسسات التوعية الدينية في الدول العربية لطرح أفكار حول تحقيق الأمن المجتمعي في مواجهة الفكر المتطرف، وهذا النوع من الأمن يقع داخل دوائر اهتمام الناتو ليس في الشرق الأوسط وحده وإنما في أوروبا الشرقية والغربية أيضًا، حفاظًا على استقرار المجتمعات.

ومن جانبه أشار د.«أحمد قنديل» في تعقيبه الأخير إلى أهمية التعاون في المجال الأمني مع الناتو في مجالات أمن المعلومات والتدريب العسكري وغيرها من المجالات التي تؤسس لبناء خبرات عربية يعول عليها مستقبلاً في الحفاظ على أمن واستقرار الشرق الوسط ومواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية، مع الأخذ في الاعتبار مساعي الولايات المتحدة تخفيض عدد قواتها في المنطقة على خلفية التغييرات في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية منذ ٢٠١١.

وفي نهاية الحلقة النقاشية أكد د. «مصطفى علوي» أهمية المناقشات داخل دوائر صنع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي حول توسيع آليات عمل المجلس ليصبح اتحادًا خليجيًا أو اتحادًا خليجيًا عربيًا بمشاركة عدد من الدول العربية، وإن كان ذلك يفرض ضرورة اكتساب الخبرات من التجارب الناجحة كالاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي أو حلف شمال الأطلنطي في المجال العسكري، حيث بدأت تلك التجارب بنواة من عدة دول سرعان ما توسعت لتشمل عددًا أكبر مع تطور التجربة، ما يدفع في اتجاه بناء كيان عربي متكامل يقوم على تحقيق أمن واستقرار الشرق الأوسط.

○ صورة تذكارية لقادة الدول المشاركة في اجتماع القمة الأطلسية الأخيرة في ويلز.